دور الأزمة الاقتصادية في تعميق مشكلة الفقر وسبل التخفيف

د. عدمان مريزق
المدرسة العليا للتجارة- الجزائر
mohamedayoub3@yahoo.fr

د. عمر لعلاوي
المدرسة العليا للتجارة- الجزائر
lalaouiamor@yahoo.fr

Received: 2012 Accepted: 2012 Published: 2013

ملخص:

مست الأزمة المالية خلال أشهر معدودة الاقتصاد الحقيقي، وتحولت إلى أزمة اقتصادية واجتماعية. ويبين تحليل البيانات المتاحة، والدروس المستفادة من حالات الركود السابقة، أن الأزمة الاقتصادية لها أثر حقيقي على الفقر.

ومرة أخرى، وعلى غرار الأزمة المناخية والغذائية والطاقوية، تتحمل البلدان الفقيرة تبعات النظام التنموي المفروض من قبل الدول الغنية والمؤسسات المالية.

الكلمات المفتاحية: الأزمة الاقتصادية، الفقر، الاقتصاد الاجتماعي، عدم المساواة.

Résumé :

la crise financière s'est propagée en quelques mois bien au-delà de sa sphère propre pour revêtir un caractère systémique et atteindre l'économie réelle de la plupart des pays. et s'est transformée en crise économique et sociale mondiale. L'analyse des données disponibles1 ainsi que les enseignements tirés des récessions passées suggèrent que la crise économique dont l'ampleur est inédite devrait avoir un impact réel sur la pauvreté.

Une fois de plus, comme pour les crises climatiques, alimentaires et énergétiques, les pays les plus pauvres sont victimes de l'irresponsabilité du modèle de développement imposé par les pays riches et leurs institutions financières.

***Mots clés** : crise économique, pauvreté, économie sociale, inégalité.*

تمهيد:

في سبتمبر 2000، أقرت 189 دولة إعلان الألفية الذي يشمل ثمانية أهداف، يتم تحقيقها قبل 2015. وكان الهدف الأول هو القضاء على الفقر المدقع والجوع، لكن يبدو أن خفض معدلات الفقر والجوع إلى النصف بحلول سنة 2015 يعتبر هدفا بعيد المنال في عالم يرزح تحت وطأة الأزمة الاقتصادية وأزمة الغذاء.

وحتى ولو انخفض المعدل العالمي للفقر بمقدار النصف بحلول 2015، كما يفترض آخر تقرير للأمم المتحدة عن التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، سيبقى حوالي مليار شخص تقريبا أسرى للفقر المدقع.

واستمرار الفقر في بعض المناطق وتنامي التفاوت في مختلف أنحاء العالم، إنما هما تذكير بأن عولمة الاقتصاد وتحريره لم يخلفا بيئة مواتية للتنمية الاجتماعية المنصفة والمستدامة. وفي الوقت الذي يحل التخفيف من حدة الفقر في طليعة الاهتمامات الدولية على صعيد السياسة العامة ويستأثر بمكانة هامة في البرامج الحكومية على اختلافها؛ لا يزال الفقر وعدم المساواة حاجزا منيعا أمام التنمية.

ولقد أسهمت الأزمة في توسيع هوة الفقر في العالم، وخصوصاً في البلدان النامية، حتى إن بعض الدول الغنية أو التي كانت بعيدة عن مصطلحات الفقر أصبحت تعد العدة لمواجهة زيادة محتملة في أعداد الفقراء، لأنها شارفت على الإفلاس نتيجة الأزمة المالية العالمية بعد أن ارتفع حجم مديونيتها بشكل كبير، وبدأت البحث عن طرق للحصول على المساعدة من الخارج.

وبناء على ما سبق، تتمحور إشكالية هذا البحث في السؤال التالي:

- كيف أثرت الأزمة الاقتصادية على ظاهرة الفقر، وما هي سبل التخفيف ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة أقسام: سيتناول القسم الأول بعض الحقائق عن الفقر وعوامل استمراره، أما القسم الثاني، فسيتعرض لتأثير الأزمة المالية على الفقر في دول مختارة. في حين سيتطرق القسم الثالث للاستراتيجيات الموضوعة للتخفيف من الفقر ومضمون التجربة الماليزية.

أولا: الفقر: الحقائق والأسباب

لقد كانت مسألة مكافحة الفقر أحد المواضيع الرئيسية التي تناولتها المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة مؤخرا، ولا سيما مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في عام 1992، والمؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في عام 1995، ومؤتمر قمة الألفية المعقود عام 2000 .

وقد تضمن إعلان الألفية التزاما بأن يتم بحلول عام 2015 خفض نسبة سكان العالم الذين يقل دخلهم عن دولار واحد يوميا. والفقر ظاهرة متعددة الأبعاد، ومن سماها انخفاض الدخل وقلة الاستهلاك، والجوع، وسوء التغذية، وضعف الصحة، والافتقار إلى التعليم والمهارات، وعدم توفر فرص الوصول إلى المياه والمرافق الصحية، وإمكانية التأثر بالصدمات الاقتصادية والاجتماعية. وترتبط هذه السمات ارتباطا وثيقا ببعضها البعض، فانخفاض الدخل يحد من فرص الحصول على السلع والخدمات الأساسية، كما أن عدم توفر فرص الحصول على السلع والخدمات من شأنه أن يؤدي إلى تقليص فرص إدرار الدخل. وكثيرا ما يرتبط الفقر بعوامل اجتماعية أخرى من قبيل العرق، والأصل الإثني، ونوع الجنس، بما يعكس أنماطا واقعية أو تاريخية من التمييز ضد فئات اجتماعية معينة[1].

والفقر لا يعني عدم كفاية الدخل فحسب، بل يتجاوزه إلى أبعاد أخرى، منها تدهور الصحة وسوء التغذية، وتدني مستوى التعليم والمهارات، وعدم كفاية موارد العيش، وعدم توفر السكن اللائق، والإقصاء الاجتماعي، وعدم المشاركة، وهذا الفقر، يدعى الفقر المتعدد الأوجه، أو الفقر المتعدد الأبعاد[2].

الشكل (1): دليل الفقر المتعدد الأبعاد- ثلاثة أبعاد وعشرة مؤشرات

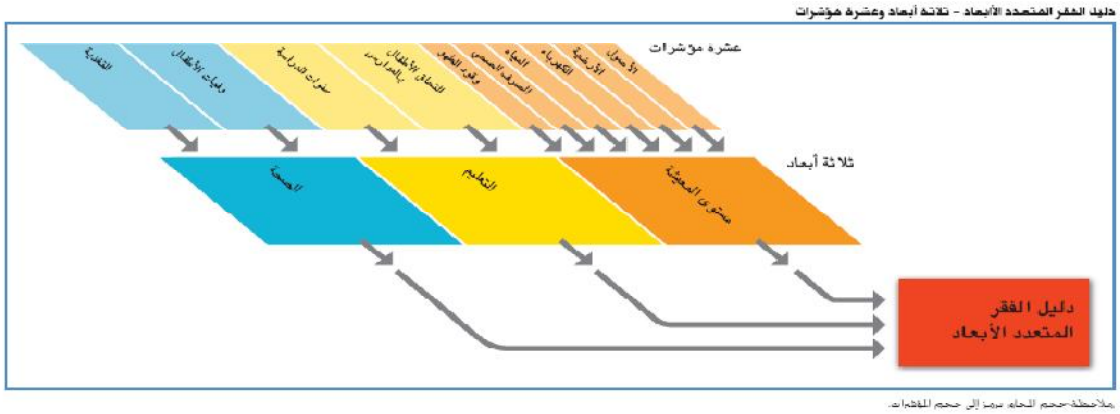

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2010، الفصل الخامس، ابتكارات في قياس عدم المساواة والفقر، ص96.

كما يمكن عرض توزيع الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد في البلدان النامية في الشكل التالي:

الشكل (2): توزيع الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد في البلدان النامية

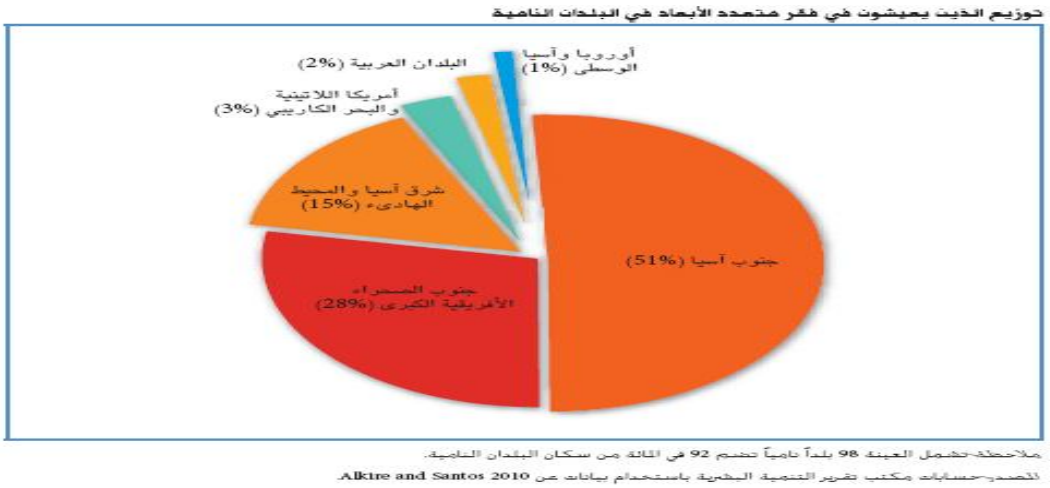

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2010، الفصل الخامس، ابتكارات في قياس عدم المساواة والفقر، ص98.

يوجد تباين عالمي كبير بين المناطق والبلدان وفئات الدخل. فبالنسبة للمناطق، يلاحظ أن إفريقيا جنوب الصحراء متأخرة عن الركب بالنسبة لجميع الأهداف الإنمائية، بما في ذلك الحد من الفقر. لكن ذلك يمثل نصف القصة وحسب- لأن هذه المنطقة حققت تقدما بالفعل. فطوال عشر سنوات سابقة، واصلت إفريقيا جنوب الصحراء السير في الطريق الصحيح نحو كل الأهداف الإنمائية تقريبا، لكن البدء من نقطة أدنى في بلدان هذه المنطقة جعل الطريق أكثر وعورة بالنسبة لها مقارنة بمناطق العالم الأخرى[3].

وفيما يتعلق بتطور معدلات الفقر في العالم النامي خلال الفترة الممتدة من 1981 إلى 2005، يمكن عرضه في الشكل التالي:

الشكل (3): معدلات الفقر في العالم النامي 1981-2005

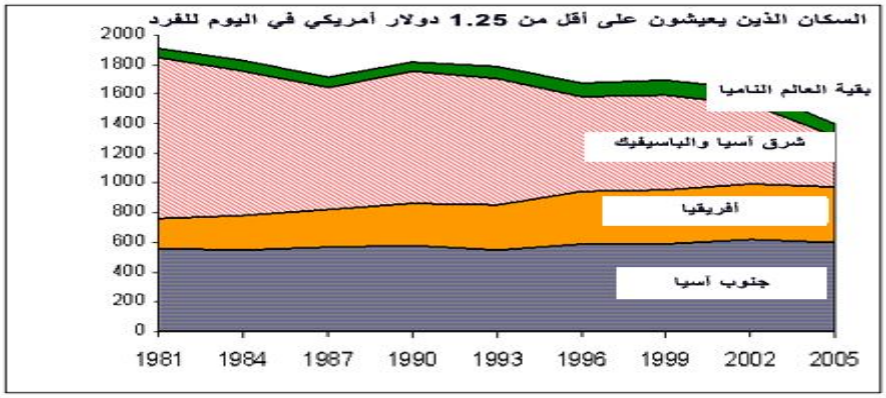

المصدر: البنك الدولي

لقد انخفض عدد الفقراء الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار يوميا في البلدان النامية من نحو 1.8 مليار في 1990 إلى 1.4 مليار في سنة 2005. وبفعل سرعة النمو، لا سيما في الصين، تمكنت منطقة شرق آسيا بالفعل من تخفيض الفقر بمقدار النصف. وفي ظل الفقر يتناقص بسرعة في إفريقيا جنوب الصحراء أيضا منذ أواخر تسعينات القرن الماضي.

1. بعض الحقائق عن الفقر

نرى من المناسب أن نقدم بعض الحقائق عن الفقر في جملة من النقاط التالية[4]:

- يعيش فوق كوكب الأرض 6 مليارات من البشر يبلغ عدد سكان الدول النامية منها 4.3 مليارات، يعيش منها ما يقارب 3 مليارات تحت خط الفقر وهو دولاران أميركيان في اليوم، ومن بين هؤلاء هنالك 1.2 مليار يحصلون على أقل من دولار واحد يوميا.

- وفي المقابل توضح الإحصاءات الغربية بالأرقام أن الدول الصناعية تملك 97% من الامتيازات العالمية كافة، وأن الشركات الدولية عابرة القارات تملك 90% من امتيازات التقنية والإنتاج والتسويق، وأن أكثر من 80% من أرباح إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية يذهب إلى 20 دولة غنية.

- وفي البلدان النامية نجد أن نسبة 33.3% ليس لديهم مياه شرب آمنة[5] أو معقمة صالحة للشرب والاستعمال، و25% يفتقرون للسكن اللائق، و20% يفتقرون لأبسط الخدمات الصحية الاعتيادية، و20% من الأطفال لا يصلون لأكثر من الصف الخامس الابتدائي، و20% من الطلبة يعانون من سوء ونقص التغذية.

- وفي المقابل تبلغ ثروة ثلاثة من أغنى أغنياء العالم ما يعادل الناتج المحلي لأفقر 48 دولة في العالم، كما أن ثروة 200 من أغنى أغنياء العالم تتجاوز نسبتها دخل 41% من سكان العالم مجتمعين، وتوضح الدراسات أنهم لو ساهموا بـ 1% من هذه الثروات لغطت تكلفة الدراسة الابتدائية لكل الأطفال في العالم النامي.

- وبينما يموت 35 ألف طفل يوميا بسبب الجوع والمرض ويقضي خمس سكان البلدان النامية بقية اليوم وهم يتضورون جوعا، تقل المساعدات المخصصة للدول الفقيرة عن طريق منظمة الأمم المتحدة عما تنفقه تسعة من البلدان المتقدمة على غذاء القطط والكلاب في ستة أيام فقط.

- وتبرز كل هذه الأرقام الخلل الكبير الحاصل في تمركز رأس المال العالمي، وهو خلل لا يمكن تجاهل تفاعلاته السلبية وما يترتب عليها من آثار وخيمة على البشرية، كما توضح ما آل إليه حال الإنسانية في التغاضي عن هذه الفضيحة الأخلاقية التي تهدد على نحو خطير السلام الاجتماعي.

لكن الأخطر من كل ذلك هو ما تشير إليه البحوث والدراسات وصيحات الخبراء التي تضيع وسط الصرخات الأعلى، حيث يؤكد هؤلاء أن وضع الفقراء اليوم يرجع لأسباب كثيرة لا تتمثل فقط فيما ترزح تحته الدول النامية من جهل وتخلف وغياب للديمقراطية التي تمثل سيادتها الجو المناسب لتصميم الحلول وتطبيقها، لكن الدول المتقدمة أو الدول الأغنى تتحمل الجزء الأكبر من تلك المسؤولية[6]. ويؤكد هؤلاء أن هذه الأسباب حولت الوضع الاقتصادي العالمي إلى مصب سحيق تجري فيه ثروات العالم إلى جيوب الأغنياء ليزدادوا غنى، وأن الوضع بلغ حدا من الخطورة تصعب معه الحلول الرامية إلى الحد من هذا الانحدار وبقاء النزر اليسير من هذه الأموال في جيوب الفقراء الذين يزدادون فقرا.

2. الأسباب المؤدية للفقر في العالمين العربي والإسلامي

تعددت أسباب الفقر وهي كثيرة منها نابع من صميم المجتمع، ومنها ما يعود إلى العالم الخارجي، حيث أن التفاوت في توزيع الدخل بين أصحاب الأجور وأصحاب الأرباح لعب دوراً كبيراً في تعميق هذه الظاهرة منذ الأزل، وبإمكاننا عرض الأسباب المؤدية للفقر، فيما يلي[7]:

1.2. **أسباب سياسية**: مثل الحروب وتأثيرها على مستوى معيشة الفرد فإن الحروب تؤثر على النشاط الاقتصادي، وعلى الموارد من خلال الحصار الذي تفرضه الحروب على الشعوب، فقد عاشت المنطقة العربية العديد من الحروب ولعل أبرزها وأقدمها الحروب العربية الإسرائيلية.

2.2. **أسباب اقتصادية**: ومنها الأزمات الاقتصادية في بعض المجتمعات التي تؤثر على أفراد المجتمع وتؤدي إلى عدم الاستفادة من الموارد الطبيعية التي تساعد في رفع المستوى الاقتصادي للمجتمع مثلاً : عدم استغلال البترول استغلاً جيداً، وتأخر الزراعة والصناعة؛ مما يؤدي إلى إفقار البلد اقتصادياً. ومن هنا جاء تعريف الدول الفقيرة بأنه تلك الدول التي تعاني من مستويات منخفضة من التعليم والرعاية الصحية وتوفر المياه الصالحة للشرب النقية ومستوى الغذاء الصحي، كماً ونوعاً لا بل تدهور واستنزاف مستمر للموارد الطبيعية غير المتجددة.

3.2. **أسباب اجتماعية**: كثافة المجتمعات والمبادئ التي يقوم عليها، كالمساواة بين أفراد المجتمع، والاهتمام بتقديم خدمات الرعاية الصحية، والتعليم، ظهور النظام الطبقي والتمايز بينها مما يؤدي إلى عدم المشاركة الفعلية بين أفراد المجتمع، كما تعتبر البطالة من أحد أهم الأسباب الرئيسية لانتشار الفقر، وبالتالي فإن إيجاد الوظائف هو السبيل الرئيسي للقضاء على الفقر.

ثانيا: تأثير الأزمة المالية على الفقر في دول مختارة

يمكن عرض ملامح تأثير الأزمات السابقة على مؤشرات التنمية البشرية، على النحو التالي[8]:

- ✓ أظهرت الأزمات السابقة أن تدهور الرعاية الصحية والتعليم وغيرهما من مؤشرات التنمية البشرية في أوقات الشدة عادةً ما يكون أشد كثيراً من التحسن في أوقات الرخاء.
- ✓ الفئات الضعيفة - الرضع والأطفال، ولاسيما البنات منهم- تتأثر أكثر من غيرها أثناء الأزمات. فالتحاق الإناث، على سبيل المثال، بالتعليم الابتدائي والثانوي يقل في أوقات التراجع الاقتصادي أكثر مما يقل التحاق الذكور. وتمتد عواقب هذا الأثر لفترة طويلة من الزمن، لتضعف رأس المال البشري بشكل دائم.
- ✓ يُعد الانخفاض في الإنفاق على الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والرعاية الصحية سبباً مهماً لتدهور مؤشرات التنمية البشرية خلال الأزمات السابقة. وهذه الاستقطاعات أشد مدعاة للقلق لأنها تعطل تقديم الخدمات في وقت يكون فيه الناس في أشد الحاجة إليها.
- ✓ خلال الأزمات السابقة، كان التمويل الذي يقدمه المانحون يتعرض هو الآخر للضغوط إذا ما كانت الأزمة عالمية أو إذا انخفضت فعالية المعونات أثناء الأزمات. لكن هناك بعض الشواهد على أن المساعدات الإنمائية الرسمية قد أتاحت دعماً مناهضاً للتقلبات الدورية للاقتصاد منذ عام 2003.

والسؤال الذي يطرح نفسه؛ لماذا كانت هذه الأزمة مختلفة بالنسبة للبلدان الفقيرة ؟

❖ تاريخياً، يرجع نحو 90 في المائة من أسباب تقلب النمو الاقتصادي في البلدان الفقيرة إلى أوضاع وصدمات داخلية، مثل إخفاق السياسات والصراعات. لكن الأزمة الراهنة لم يكن سببها أي إخفاق في السياسات المحلية. هذه المرة، كان العديد من البلدان قد حقق تحسناً في سياساته ومؤسساته قبل نشوب الأزمة، ولذلك كان تحمله لوطأة هذه الأزمة أفضل من سابقاتها.

ذكر تقرير حديث صدر عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن الأزمة المالية الدولية أبطأت جهود الحد من الفقر في الدول النامية، وأن آثارها ستمتد إلى العقد المقبل وما بعده. ويقول "تقرير الرصد العالمي لسنة 2010، الأهداف الإنمائية بعد الأزمة" إن الأزمة العالمية أثرت على عدد من المجالات الرئيسية لهذه الأهداف الإنمائية، بما فيها تلك المتعلقة بالجوع، ووفيات الأطفال والمساواة بين الجنسين، والقدرة على الحصول على المياه النظيفة،

ومكافحة الأمراض، وإنها سوف تستمر في التأثير على آفاق التنمية في الأمد الطويل إلى ما بعد عام 2015.

وبالإضافة إلى ما سبق، يمكن التركيز على ما يلي[9]:

❖ ونتيجة للأزمة العالمية، سيقع 53 مليوناً آخرين من البشر فريسة للفقر المدقع حتى حلول عام 2015، وتوقع التقرير، الذي نشر في الموقع الإلكتروني للبنك الدولي، أن يبلغ إجمالي عدد من يعانون من الفقر المدقع نحو 920 مليون شخص بعد خمس سنوات من الآن، وهو ما يعني حدوث انخفاض كبير قياساً على عدد من كانوا يعيشون في فقر مدقع عام 1990 والذي بلغ 1.8 مليار شخص .

❖ واستبعد التقرير النجاح في تحقيق الهدف الإنمائي الحاسم بخفض نسبة من يعانون من الجوع إلى النصف خلال الفترة 1990 إلى 2015، حيث يواجه أكثر من مليار شخص صعوبات بالغة في تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية .

ويذكر أن أزمة ارتفاع أسعار الغذاء والأزمة المالية اللتان نشبتا في عام 2008 لعبتا دوراً في تفاقم الجوع ببلدان العالم النامية. وورد في التقرير أن أكثر من مليون طفل تحت سن الخامسة قد يلقون حتفهم بين عامي 2009 و2015 بسبب آثار الأزمة المالية، وقال "موريلو بورتوغال"، نائب المدير العام لصندوق النقد الدولي، إن "الأزمة المالية كانت بمثابة صدمة شديدة أصابت البلدان الفقيرة بقوة ". وأوضح "ديلفين سيا غو" كبير الخبراء الاقتصاديين بقسم شؤون أفريقيا في البنك الدولي، إن "أهم النقاط التي تضمنها تقرير الرصد الدولي لعام 2010 هي أن آثار الأزمة المالية ستكون بعيدة المدى وسنشعر بها لسنوات طويلة على الرغم من مرحلة التعافي التي تمر بها الاقتصاديات". وتابع: " فقد شهدت الفترة السابقة للأزمة تحقيق تقدم كبير على صعيد عدد من الأهداف الإنمائية للألفية، ولكن الآن ستظل هناك فجوات على مسار عدد من الأهداف مثل تخفيض معدلات الفقر ووفيات الأطفال ورفع نسب الالتحاق بالمدارس وتحسين صحة الأمهات".

قبل الأزمة بوقت طويل، كان التقدم المحرز نحو تخفيض أعداد الفقراء يتسم بالتفاوت فيما بين بلدان العالم النامية . ومن المرجح، وبحلول عام 2015، أن يظل 38 في المائة من سكان المنطقة على فقرهم، وهو ما يعني عدم بلوغ الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية، وتوقع التقرير تناقص أعداد الأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع بما يعني أن العالم سيتمكن من تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية والمتعلق بتخفيض تلك الأعداد إلى النصف بحلول عام 2015.

ويمكن بيان أثر الأزمة المالية العالمية في زيادة معدلات الفقر في العالم، ولا سيما في إفريقيا وأوربا وآسيا الوسطى، استناداً إلى تقارير البنك الدولي[10]:

1. **أثر الأزمة المالية العالمية في الفقر بإفريقيا:** لقد حذر البنك الدولي من أن أفريقيا قد تصبح أشد مناطق العالم تضررا من الأزمة المالية العالمية، على الرغم من أنها أقل المناطق اندماجا في النظم الاقتصادية والمالية العالمية, وأوضح البنك الدولي أن تضرر إفريقيا من الأزمة العالمية يأتي من أربعة مجالات:

1.1. **انخفاض تدفقات رؤوس الأموال الداخلة:** فتدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى أفريقيا، - والتي كانت 30 مليار دولار عام 2002، وارتفعت إلى 53 مليار دولار عام 2007- قد نصبت، الأمر الذي دفع إلى إلغاء مشاريع حيوية، وتأجيل أخرى وهذا سينعكس سلبياً على خطط مكافحة الفقر.

2.1. **انخفاض تحويلات المغتربين:** ثمة شواهد تشير إلى هبوط ملموس في تحويلات المغتربين الأفارقة، وهذا سيكون له في نهاية المطاف أثر على قنوات تدفق المعونات التي يتيحها المغتربون للفقراء، ولا سيما خلال الأوقات العصيبة, فنسبة 77% من التحويلات - التي كانت قد ارتفعت إلى 20 مليار دولار - تأتي من الولايات المتحدة، وغرب أوروبا التي تأثرت بالأزمة بشكل رئيسي.

3.1. **انخفاض المعونات:** إن المعونة الأجنبية للدول الإفريقية الفقيرة آخذة في التناقص، بسبب انتشار الأزمة في البلدان التي تقدم هذه المعونة، وبسبب انكماش اقتصادها، وبالتالي فإن المعونة ستنخفض من حيث حجمها، وكنسبة من إجمالي الناتج المحلي.

4.1. **انخفاض أسعار السلع الأساسية:** باعتبار أن أغلب صادرات الدول الإفريقية هي سلع أساسية ،ومواد خام، فقد أدى انهيار أسعار السلع الأساسية إلى إلحاق الضرر بكثير من البلدان الإفريقية. فلقد قامت بلدان عديدة، على سبيل المثال، بإعداد موازناتها على أساس عائدات مرتفعة من النفط حين كان سعر البرميل 140 دولارا في حين أنه انخفض إلى 50 دولارا اليوم. فعلى سبيل المثال، في "أنغولا" من المتوقع أن يهبط إجمالي الناتج المحلي نحو 23 %، وهو انخفاض يعادل ما شهدته الولايات المتحدة خلال فترة الكساد العظيم.

من المتوقع أن تؤدي العوامل السابقة مجتمعة إلى انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي المتوقع للقارة الإفريقية بمعدل 3 %، هذا الانخفاض قد يكون له آثار مدمرة طويلة المدى على الاقتصاديات الإفريقية, ومن المحتمل أن يؤدي إلى وقوع أزمات إنسانية شديدة. فبيانات البنك الدولي تظهر أن ما يصل إلى 700 ألف رضيع آخر في أفريقيا قد يموتون قبل أن يتمّوا عاما واحدا نتيجة الفقر المتولد عن هذه الأزمة.

وقال التقرير الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو): إن تباطؤ النمو سيكلف 390 مليون شخص في أفريقيا جنوب الصحراء، يعيشون في فقر مدقع، نحو 18 مليار دولار أو نحو 46 دولارا لكل شخص.

2. **أثر الأزمة المالية العالمية في الفقر في أوربا وآسيا الوسطى**: بعد أن تمتعت بلدان منطقة أوروبا وآسيا الوسطى بنمو قوي وانخفاض في معدلات الفقر، فإنها تشهد اليوم آثار الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي قد تدفع بحوالي 35 مليون شخص إلى براثن الفقر والمعاناة من جديد، أي حوالي ثلث عدد السكان الذين كانوا فوق خط الفقر خلال السنوات العشر الماضية.

فمن بين 480 مليون نسمة هم عدد سكان المنطقة، تمكن 90 مليون شخص- حوالي 18% من عدد السكان- من الخروج من هوة الفقر والمعاناة منذ عام 1999 لكن هذه المكاسب تقف الآن في مهب الريح نتيجة للأزمة المالية الراهنة, فاليوم يعتبر 40% تقريبا من بين إجمالي سكان المنطقة من الفقراء أو المعرضين للمعاناة, لكن من المتوقع أن يرتفع عدد الفقراء والمعرضين للمعاناة في جميع أنحاء المنطقة بحوالي خمسة ملايين شخص مقابل كل واحد بالمائة من الانخفاض في إجمالي الناتج المحلي. ويتوقع أن تزيد معدلات الفقر والمعاناة بنهاية عام 2009 بنسبة 5%، وهو ما يعني زيادة عدد الفقراء أو المعرضين للمعاناة بحوالي 25 مليون شخص، وسيزيد هذا العدد بمقدار 10 ملايين شخص آخر ليصل إلى ما مجموعه 35 مليون شخص بنهاية عام 2010.

فالأزمة إذاً أسهمت في توسيع هوة الفقر في العالم، وخصوصاً في البلدان النامية، حتى إن بعض الدول الغنية أو التي كانت بعيدة عن مصطلحات الفقر أصبحت تعد العدة لمواجهة زيادة محتملة في أعداد الفقراء, ولعل أولى هذه الدول هي أيسلندا التي شارفت على الإفلاس نتيجة الأزمة المالية العالمية بعد أن ارتفع حجم مديونيتها بشكل كبير، ومن ثم اضطرت الحكومة الأيسلندية إلى وضع يدها على معظم القطاع المصرفي في البلاد، والى التخلي عن خطة للدفاع عن عملتها، وإلى إيقاف عمليات بيع وشراء الأسهم، والبحث عن طرق للحصول على المساعدة من الخارج.

وفي بريطانيا أيضاً من المتوقع أن تعمق الأزمة من فقر حوالي خمس السكان, فقد أشارت منظمة "أوكسفام" إلى أن أوضاع ملايين البريطانيين ستسوء بسبب الركود المستمر منذ عدة أشهر, وأشارت منظمة أخرى تعنى بشؤون الأطفال إلى أن واحداً من بين كل ثلاثة أطفال بالمملكة يعيشون تحت خط الفقر، على الرغم من تعهد الحكومة بتحسين ظروفهم المعيشية, وجاء في التقرير ذاته "من المرعب حقاً أن يكون هناك 3.9 ملايين طفل يعانون من الفقر في بريطانيا التي تُعد واحدة من أكثر دول العالم ثراء".

ثالثا: الاستراتيجيات الموضوعة للتخفيف من الفقر ومضمون التجربة الماليزية

سنتناول في هذا الجزء الأخير، التحديات التي تعترض جهود التخفيف من الفقر والاستراتيجيات الموضوعة، بالإضافة إلى عرض التجربة الماليزية، باعتبارها تجربة ناجحة، كما يلي[11]:

1. **التحديات التي تعترض جهود الحد من الفقر**

وتظهر التوقعات، التي تستند إلى آفاق الاقتصاد الكلي والبيانات التاريخيةٌ عن الفقر، أن معدلات الفقر سوف تستمر في التراجع (2011 مع استثناء - في معظم البلدان خلال السنوات 2008 ملحوظ هو اليمن)، وعزى ذلك أساسا إلى معدلات النمو التي لا تزال إيجابية لإجمال الناتج المحلي. غير أن الأزمة الماليةٌ ستؤدي إلى إبطاء هذا التقدم، وعلى مستوى المنطقة، فإن 2.6 مليون نسمة آخرينٌ من المتوقع أن يسقطوا في براثن الفقر بسبب الأزمة في عام 2010.

1. **استمرار الفقر**: يستلزم التأثيرٌ على معدل الفقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحقيقٌ نمو اقتصادي سريع يزيدٌ فيهًا متوسط نصيبٌ الفرد عن % 2 . ويرجع هذا إلى طبيعة الفقر، إذ إنه يتركز بينٌ فئات هي آخر من يستفيد من النمو: الأميون، وسكان الريفٌ، والأسر الكبيرة من حيث عدد المعالينٌ.

2. **زيادة معدلات عدم المساواة**: تشهد المنطقة زيادة مطردة في معدلات عدم المساواة. ولهذا آثار خطيرة على جهود الحد من الفقر. وعدم تماثل التغيرات في أوضاع الفقر فيمًا يتعلق بالنمو الإيجابي والسلبي، وأن لنوبات الركود تأثيراً على الفقر أكبر من طفرات الرواج. وهذا توضحه التغيرات في التوزيعات والتي تعود بالضرر على الفقراء خلال نوبات الركود. واستمرت معدلات التفاوت في الزيادة حتى بعد فترات الأزمات وذلك بسبب التوزيعٌ غيرٌ المنصف لمكاسب النمو.

3. **المساواة بينُ الجنسينُ**: قد يكون لموجات التباطؤ الاقتصادي أثرا أكبر على النساء، ولا سيما الشابات الداخلات حديثًا إلى سوق العمل. وقد يشكل هذا تحدياً جسيمًا أمام المنطقة التي تتدنى فيهًا معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة، حوالي 25% في المتوسط. وسيكون هذا خسارة هائلة للاستثمار في تعليمٌ الإناث. وقد تقوي الأزمة أيضًا الاتجاه نحو تشغيلٌ النساء في القطاع غيرٌ الرسمي في المنطقة.

4. **الحماية الاجتماعية**: من المرجح أن تؤدي آثار الأزمة المالية والاقتصادية إلى زيادة الضغوط على الآليات الرسميةٌ وغيرٌ الرسميةٌ للحمايةٌ الاجتماعيةٌ. فقد تباطأ نمو تحويلات المغتربينٌ في عام 2008 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقياً إلى زيادة قدرها 8.5% عن مستوياٌت عام (2007 مقومة بالدولار) مقارنة بالنمو في السنوات الخمس السابقة الذي بلغ في المتوسط 16% سنويا. وقد لا يؤثر هذا التباطؤ تأثيرًا مباشرا على أوضاع الفقر لأن

التحويلات تذهب عادة إلى الأسر الأفضل حالاً، لكنه سيؤثر على التوازن الاجتماعية.ً وهناك تحد يجٌب أن يتٌصدى له واضعو السياٌسات، وهو عدم توافر شبكات أمان لحماية الفقراء من الأزمة. وقد تحسنت آلياٌت توصيل التحويلات النقديةٌ الموجهة تحسنا كبيرا في السنوات الأخيرٌة. وأجريتٌ اختبارات قياٌس مستوى الدخل الفعل في عدد من بلدان المنطقة، واستطاعت تحقيقٌ مكاسب كبيرٌة في استهداف الدقة (الأردن – صندوق المعونة الوطني،ً ولبنان – مشروع المساعدات الاجتماعيةٌ، والضفة الغربيةٌ وغزة – السجل الاجتماعي) ومع ذلك، فإن توسيعٌ نطاقها كان بطيئا للغايةٌ بسبب القيوٌد والمعوقات السياٌسيةٌ.

2. **الإستراتيجيات الموضوعة لاختزال الفقر في إفريقيا:** لقد طرح البنك الدولي [12] وصندوق النقد الدولي ما يعرف بإستراتيجية اختزال الفقر Reduction Strategy for Poverty في 70 دولة متوسطة الدخل في عام 2002، وبموجبها تتولى الدول المقترضة مسؤولية تطوير استراتيجيات محلية، خاصة بها لاختزال الفقر في أقاليمها. ومن هنا تتوفر من وجهة نظر المؤسسات المالية الدولية، المشاركة الوطنية الكاملة في صياغة الإستراتيجية، وتنفيذها والرقابة الفعالة عليها؛ حيث تعدها الدولة بنفسها، بعد التشاور مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، سواء بشكل مباشر من خلال اللجان الشعبية، أو بشكل غير مباشر من خلال نواب الشعب في البرلمان.

وبالفعل طبقت الإستراتيجية 29 دولة إفريقية، ما بين مرحلة الإعداد والتطبيق، كانت أولها "تنزانيا" والتي بدأت مرحلة الإعداد في إبريل 2000، وكانت آخرها "موزمبيق"، و"بوركينا فاسو" في مارس 2004. وحسب رؤية البنك الدولي ، تنقسم مراحل إستراتيجية اختزال الفقر إلى ثلاثة مراحل أساسية:

تبدأ بعملية صياغة الإستراتيجية، وتشمل هذه المرحلة تحليلاً لظاهرة الفقر لفهم خصائصها، والعوامل التي تؤثر على زيادة معدلات الفقر، أو على اختزاله، يعقبها صياغة الإستراتيجية، وتشمل اختيار سياسات اختزال الفقر على المدى القصير والبعيد. ثم مرحلة تنفيذ الإستراتيجية، وأخيراً مرحلة تقييم الإستراتيجية. وتشمل تحديد مؤشرات قياس التقدم في عملية التنفيذ، والمراقبة الدورية للنتائج، ثم التغذية الاسترجاعية لمتابعة تنفيذ سياسات الإستراتيجية، أو إجراء تعديلات عليها[13].

3. **بعض الأفكار للتخفيف من الفقر وعدم المساواة:** قدم معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، جملة من الأفكار التي من شأنها الحد من الفقر وعدم المساواة، فيما يلي[14]:

1.3. **الحد من الفقر يستلزم نموا وتغييرا هيكليا يولد فرص عمل منتجة:** يتطلب الحد من الفقر إتباع مسار في النمو والتغيير الهيكلي يسهم في توليد فرص العمل المنتجة. وتحسين الدخل. وتعزيز الرفاه العام. ففرص العمل هي أداة بالغة الأهمية لتوزيع الدخل الذي يتحقق من النمو على أوسع شريحة ممكنة من السكان. فإذا تقاضى الأفراد أجورا كافية لقاء ما يقومون به، يصبح بإمكانهم انتشال أنفسهم من راثين الفقر والمشاركة في برامج الضمان

الاجتماعي التي تعزز رفاههم؛ وتحسين مستوياتهم التعليمية وأوضاعهم الصحية. ويمكن أن يكون للنمو الذي يسهم في توليد فرص العمل أثر مضاعف قوي على مختلف غايات الأهداف الإنمائية للألفية. غير أن النمو في عدد من البلدان المنخفضة الدخل لا يزال غير مستدام ولم ينجح في توليد فرص عمل. والقوى العاملة التي تبتعد عن الزارعة, تنضم إلى القطاع غير النظامي في المناطق الحضرية. حيث تزاول أعمالا منخفضة القيمة. في ظل إمكانية محدودة لتحسين الإنتاجية والدخل.

تضعف قضايا ثلاث الجهود الرامية إلى اعتماد إستراتيجيات نمو تؤدي إلى توليد فرص العمل:

- أولا زعزعت العولمة الروابط العضوية بين الزارعة والصناعة. ففي الكثير من البلدان ، يعتمد سكان المناطق الحضرية اليوم على الاستيراد لسد حاجاتهم الغذائية، عوضا عن دعم الزراعة المحلية. وتعمد بلدان عديدة إلى استيراد معظم ما تحتاج إليه من سلع مصنعة عوضا عن تعزيز إنتاجها المحلي. وبسبب هذا التوجه، شهدت أقل البلدان نموا ركودا زراعيا وصناعيا. أدى إلى تفاقم الفقر.

- ثانيا باتت الشركات الأجنبية اليوم تتحكم أكثر فأكثر بالتطور التكنولوجي ومصادر نمو الإنتاجية، ما يحد من الطلب عن اليد العاملة.

- ثالثا لا تزال الأفكار الليبرالية الجديدة التي تركز على فرض القيود المالية والخصخصة وتحرير التجارة تهيمن على سياسات الاقتصاد الكلي. وفي هذا الإطار تعتبر فرص العمل من النتائج الثانوية للنمو، وهي بالتالي لا تستلزم سياسات مباشرة وحتى أطر الاقتصاد الكلي المحددة في أوراق إستراتيجية الحد من الفقر التي يفترض أن تساعد البلدان المنخفضة الدخل على توليد النمو والحد من الفقر. تخضع لقيود تفرضها برامج التكييف الهيكلي المعيارية التي تتعرض انتقادات شديدة باعتبارها تؤدي إلى الانكماش الاقتصادي.

ويمكن للحكومات تحقيق التغيير الهيكلي الهادف إلى توليد فرص العمل من خلال إتباع سياسات مدروسة في عدد من المجالات، منها:

- ✓ وضع سياسات صناعية وزراعية وإداراتها على نحو يؤسس لعلاقات منتجة بين القطاعات الزراعية والصناعية في الاقتصاد.
- ✓ زيادة الطلب على اليد العاملة وتعزيزه، من خلال تعزيز الإنتاج المحلي وزيادة الطلب على السلع والخدمات المحلية.
- ✓ الاستثمار في البني التحتية وفي التعليم والتدريب والبحث بهدف تحسين مهارات السكان وإنتاجيتهم وحركيتهم.

- ✓ اعتماد إطار للاقتصاد الكلي يتجنب إتباع سياسات تجاري اتجاه الأزمات وتؤدي إلى تضخيم آثارها أو سياسات نقدية وضريبية تقييدية خلال فترات النمو البطيء.

بالإضافة إلى ما سبق، يمكن للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم لأقل البلدان نموا عن طريق تعزيز مناعتها إزاء الصدمات الناجمة عن تقلب أسعار السلع الأساسية وأسعار الفائدة والعمل التدريبي على رفع الدعم عن المنتجات الزراعية للبلدان الغنية وتعزيز القدرة على الوصول إلى أسواق البلدان الغنية.

2.3. **السياسات الاجتماعية الشاملة ضرورية للنجاح في الحد من الفقر:** حتى عندما تكون مستويات العمالة مرتفعة، تؤدي السياسات الاجتماعية دورا أساسيا في تمكين الناس من التخلص من براثن الفقر. وتتوفر مجموعة من سياسات الرفاه التي تستطيع البلدان المنخفضة الدخل نسبيا تحمل تكاليفها. وفي الواقع؛ تشير التجارب من مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك البلدان المرتفعة الدخل إلى أن مستويات الفقر تتراجع بفعل التحولات الاجتماعية ولا سيما في البلدان التي تعتمد سياسات اجتماعية شاملة تهدف إلى توفير الخدمات للجميع.

إلى جانب ما ذكر سلفا، يمكن عرض سياسات وإجراءات مكافحة الفقر، فيما يلي[15]:

❖ **اختيار نموذج تنمية اقتصادية اجتماعية مناسب:** وذلك عن طريق تبني استراتيجيات نمو مناصرة للفقراء، من خلال تبني سياسات مالية متمحورة حول الاستثمار، تتسم بمزيد من التوسعية فضلا عن سياسات نقدية أكثر مرونة، وتطوير الادخار المحلي والاستثمار، إن فشل استراتيجيات التنمية التي اتبعتها أغلب دول العالم المتخلف في العقود السابقة ومستويات التنمية المنخفضة، ترافقت مع معدلات مستمرة في الانخفاض للأجور الحقيقية، وهذا الانخفاض مع عدم وجود سياسة أجور فعالة (ولاسيما إذا كان هناك وضع تضخمي يعرض الأجور للتآكل ولا يجد حلا لغلاء المعيشة) سيتفاقم وضع الفقر، فضلا على أن عدم وجود سياسة أجور عادلة لن يمكن من التوفيق بين متطلبات النمو الاقتصادي والحفاظ على مستوى المعيشة، فالفجوة بين الدخول والأسعار وعدم القدرة على ردمها أو التخفيف منها سيزيد شدة الفقر ومعدلاته.

إن علاج الفقر هو مسؤولية عملية التنمية، إن من أصعب المهام في الوقت الراهن أن يتم اختيار طريق تنموي مستقل وسط إكراه وإجبار من القيمين على النظام العالمي دولا ومؤسسات دولية معينة في زمن العولمة الذي يفرض نظام السوق كطريق تنموي وحيد، لذلك لابد من خيار تنموي تدعمه الدولة بكل قواها وثقلها لتحقيق النمو الاقتصادي ورفع معدلاته، وتحقيق توزيع عادل لعائدات هذا النمو، أي اعتماد وترسيخ النمو الاقتصادي الذي يصب في مصلحة الفقراء، النمو الاقتصادي المستدام الذي يرفع الإنتاجية لعناصر الإنتاج ويخلق فرص العمل باستمرار ويحسن من الكفاءة الإدارية ويحقق أخيرًا الاستقرار الاقتصادي أحد أهم

الأهداف الأساسية لأي اقتصاد، والعمل دومًا على التقييم المستمر للسياسات المتبعة وتغييرها بما لا يتناقض مع معطيات الاقتصاد العالمي ويؤثر سلبًا في الاقتصاد الوطني.

❖ **توسيع الاستثمار العام وتعبئة الموارد المحلية:** إن التأكيد على أهمية توسيع الاستثمار العام يستند إلى أنه قادر على مزاحمة تدفق الاستثمار الخاص، حينما يتم توجيهه لدعم النمو بطريقة مناسبة كجزء من إستراتيجية تستند إلى القناعة بدعم النمو والفقراء، والاستثمار العام يمكن أن يؤدي دورًا مهمًا في إعادة تخصيص الموارد العامة للحد من معدلات الفقر، فالصين على سبيل المثال لجأت إلى الاستثمار العام كجزء من الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من حدة الفقر، يرى الباحث أن تجربة الصين يمكن أن يقتدي بها، ولكن ذلك لا يعني بأي شكل من الأشكال إهمال الأموال سيما في الاستثمار، إذ لابد من تشجيعها وتعبئتها في إستراتيجية النمو المنشودة للقضاء على الفقر، كما لابد أن يرتبط ذلك باستقطاب الاستثمارات الخارجية من خلال تهيئة المناخ والظروف الاقتصادية الملائمة المستقرة لتوفر الحوافز التي تشجع زيادة الاستثمار الخارجي داخل البلد، لأن ذلك لابد سيقترن بزيادة فرص العمل المقدمة للفقراء، ومن ثم التخفيف من حدة الفقر.

❖ **هيكلة القطاعات الاقتصادية والعمل على خلق فرص عمل جديدة باستمرار:** فضً لا عن قطاع الزراعة لابد من دعم قطاعات اقتصادية أخرى كالصناعة والتجارة والبناء والتشييد وقطاعات إنتاجية أخرى لامتصاص البطالة وخلق فرص عمل واسعة للتقليل من حدة الفقر، إن معدلات البطالة المرتفعة جدًا، تترك آثارها السلبية ولاسيما بسبب ولوج المزيد من النساء وصغار السن إلى سوق العمل، إذ يعد تأنيث الفقر إحدى الآليات الاجتماعية لتعميق البطالة في البلدان النامية، وتأنيث الفقر هو النتاج الطبيعي لتأنيث البطالة، فالدراسات تؤكد الارتباط بين زيادة معدلات البطالة عند النساء وزيادة في نسب الفقر عند النساء، وعمومًا الرجال يستفيدون من التنمية بنسب أفضل من النساء، فعلى السياسات التنموية الفعالة أن توجد السياسة الصناعية أو الزراعية التي يكون مؤداها خلق فرص عمل جديدة باستمرار، ومن الطبيعي أن يكون هاجس السياسة التنموية تحقيق زيادة حقيقية في الإنتاجية، لأن ذلك هو الطريق المناسب لزيادة الأجور الحقيقية والتقليل من التفاوت في توزيع الدخول والثروات، ولابد من الاهتمام الجدي بسياسة التشغيل وعدم تركها عشوائية وعفوية تتحكم بها آليات السوق، لأن ترك الأمور تسير عشوائيًا وتلقائيًا من دون إستراتيجية واضحة، يؤدي إلى هروب المزارعين والفقراء، ولاسيما من الريف باتجاه البحث عن تحسين مستوى معيشتهم، وعندما لا توفرها القطاعات الأخرى، سيعملون في الأعمال غير النظامية والهامشية، وستزداد معدلات البطالة ومعدلات الفقر، والبحث يؤكد أن هناك ارتباطًا وثيقًا بين البطالة والفقر، كل منهما يمكن أن يكون سببًا ويؤدي إلى

الآخر، ولكن البطالة بأنواعها تؤدي دورًا أساسيًا –في معظم الأحيان –في انخفاض الدخل أو انعدامه، ثم إلى زيادة حدة الفقر.

❖ **هيكلة السياسة الضريبية:** بما يضمن خفض الضرائب التي تطال الفقراء إلى أقصى حد ممكن، وخلق مطارح ضريبية جديدة وتوسيع القاعدة الضريبية، وزيادة الضرائب المفروضة على السلع الكمالية مع تخفيضها على قطاعات حيوية تؤدي دورًا أساسيًا في النمو وتراكم رأس المال، فالسياسة الضريبية تؤدي دورًا مهمًا كسبب ومحدد للفقر، إذ إن خفض الضريبة على الدخل والأرباح وزيادة الضرائب غير المباشرة، وزيادة الرسوم على الحاجات الأساسية، يؤدي إلى زيادة العبء على الطبقات الفقيرة من جانب، وتحرم السلطات المالية والحكومات من موارد مالية مهمة.

❖ **الترشيد الحذر في سياسات الإنفاق الحكومي:** يجب العمل على كل ما من شأنه أن لا يهدر المال الحكومي، ولكن هذا الترشيد يجب أن يتم بحذر، لأنه قد يأخذ الطابع السلبي تجاه السكان ذوي الدخل المنخفض بالدرجة الأولى، فترشيد الإنفاق يجب أن يشمل السلع والخدمات الكمالية وليست الأساسية التي يحتاجها الفقراء.

❖ **تبني سياسة لإصلاح القطاع المالي:** فالإصلاح المالي المستند إلى سياسة مالية قوية يساعد على النمو الاقتصادي وعلى الحد من معدلات الفقر، والمطلوب في هذا المجال هيكلة المصارف العامة واختيار سياسات فعالة في مجال التضخم واستقرار سعر الصرف والنظام التجاري بشكل عام، ويجب الحذر من انخفاض التضخم، فبقدر ما أن ارتفاع معدلاته تؤذي الاقتصاد، أيضًا انخفاضه قد يسبب آثارًا تزعزع الاستقرار الاقتصادي، فقد يحدث انكماش في الأسعار وانخفاض في الدخول والغرق في فخ السيولة، يوصي العديد من الاقتصاديين أن يكون معدل التضخم بين صفر 5% - فهناك أمثلة دولية عن معدلات تضخم أكبر من ذلك ولم تؤثر سلبًا في النمو وإنما ترافقت مع مراحل نمو وتقليل من حدوث الفقر.

❖ **دعم المشروعات الصغيرة وإنشاء المزيد منها:** لأنها قد تكون الأمل الذي يساعد على الحد من الفقر والقضاء عليه، لأن هذه المشروعات عادة تستقطب عمالة كثيرة العدد وتخفف البطالة، وتقدم الأجور للعمالة العاطلة عن العمل أو قد تدعم الأجور الموجودة أصلا، لكن لابد من تأمين البيئة الاقتصادية المناسبة لنجاح مثل تلك المشروعات.

❖ **إصلاح نظام التعليم والتدريب:** إن عصر الثورة المعرفية المعلوماتية واقتصاد السوق واقتصاد المعلومات بشكل عام يحتاج لمستويات تعليمية راقية ذات مهارات عالية وإنتاجية مرتفعة تجلب الأجور المرتفعة، لذلك من المهم جدًا العمل على رفع مستوى التحصيل التعليمي وتحسين كبير في نوعية التعليم ليواكب عصر الاقتصاد

المعلوماتي، بما يؤمن احتياجات سوق العمل، ولأن التعليم في أغلب الأحيان لا يقدم مدخلات سوق العمل المطلوبة، لابد من التركيز على التدريب وإعادة التأهيل بشكل دائم بما يتناسب ويلاءم متطلبات سوق العمل العصرية، والمطلوب هو سد العجز في القصور في مجال التعليم والتدريب والتأهيل، كطريقة ناجعة للقضاء على البطالة وسبيلا لمواجهة الفقر وزيادة قدرة الفقراء على رفع مستوى معيشتهم، فدراسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تُعد حرمان الفقراء من الأصول الإنتاجية ومنها التعليم والمهارات أحد الأسباب الرئيسية للفقر.

❖ **العدالة في توزيع الدخول:** يعد تحقيق هدف العدالة من أهم الأهداف الاقتصادية التي ينشدها معظم الاقتصاديين إلى جانب الكفاءة والنمو والاستقرار الاقتصادي، وعلى الرغم من نسبية مفهوم المجتمعات للعدالة، فهي من الشروط الأساسية للتقليل من الفقر، فكما توصلنا في حيثيات البحث إلى أن النمو الاقتصادي بالغ الأهمية للتقليل من الفقر، ولكن الإنصاف والعدالة في توزيع عائدات هذا النمو أهم بكثير، لأن حدوث النمو مع عدم المساواة في توزيع الدخول لا يؤدي إلا إلى ترسيخ الفقر وقد يزيده في زمن العولمة، إن عائدات النمو يجب أن تكون موجهة بالدرجة الأولى ومباشرة إلى الفقراء ، فالسياسة الاقتصادية الاجتماعية الناجحة يجب أن تضمن توزيعًا عادلا للنمو، لكي يصل هذا النمو للفقراء.

❖ **دعم السلع الغذائية الأساسية وتوفير الأمن الغذائي:** إن الأثر السيئ لارتفاع أسعار السلع الغذائية أول ما يصيب الفقراء، لذلك إن دعم السلع الغذائية الأساسية وتأمينها للفقراء بأسعار منطقية هي خطوة في الاتجاه الصحيح لدعم هذه الشريحة التي لابد من تأمين الأساسيات الغذائية لها لكي تتمكن من الانخراط في عملية التنمية، والأفضل أن يترافق ذلك مع دعم الأساسيات الأخرى كالكهرباء وغيره، وهنا يرى الباحث ضرورة دعم المناطق الريفية والقطاع الزراعي وصولا لتحقيق الأمن الغذائي كهدف وطني وزيادة الصادرات من المنتجات الزراعية لرفع الناتج المحلي الإجمالي ليسهم في النمو بشكل عام والمحافظة على تكاليف المعيشة عند مستوى منخفض لدعم الفقراء.

❖ **دعم فقراء الريف:** وذلك بتطوير البنية الأساسية في الريف والتمويل الجيد للتنمية الريفية، فقطاع الزراعة في البلدان النامية هو قطاع اقتصادي بالغ الأهمية، إذ إن معظم سكان البلدان النامية هم ريفيون، وقطاع الزراعة عادة قطاع واسع يستقطب كثيرًا من الفقراء في مجال التوظيف، لأنه يتطلب أعمالا متنوعة كثيرة، ومن ثم فإن ذلك يساعد على الحد من الفقر، إن العمل على البنية التحتية والأساسية والخدمات الاجتماعية لابد منه مترافقًا مع العمل بكل السبل لزيادة الدخول الزراعية، وهناك أمثلة مهمة على أن دعم القطاع الزراعي أسهم بتحسين أحوال الفقراء ورفع مستوى معيشتهم كما حصل في "الصين " و"أندونيسيا "و"فيتنام".

إن عدم توافر الخدمات الأساسية وضعف البنية التحتية في الريف زاد من حالات تركز الفقر في الريف وعمق فجواته، ودراسات البنك الدولي تؤكد ذلك في معظم بلدان العالم، فشدة الفقر في الريف أعلى مما عليه في الحضر، إن تدني الإنتاجية في القطاع الزراعي وضعف التقنية المستعملة والبني الأساسية فيه يؤدي دورًا أساسيًا كمسبب للفقر.

❖ **العمل على تنمية الموارد البشرية:** وهذه تتم من خلال رفع مستوى قوة العمل وزيادة الإنتاجية وصولا لتنمية الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يتطلب دعما حقيقيًا للتعليم والصحة لأنهما يرتبطان ارتباطًا عكسيًا بالفقر، ويؤكد الباحث أن تحسين مستوى التعليم والصحة هو استثمار فعال يحقق تنمية الموارد البشرية و يتيح للفقراء فرصًا أكبر للمشاركة في عملية النمو الاقتصادي وتحسين الدخول.

❖ **تنفيذ سياسات إسكانية للفقراء:** العمل على توفير السياسات والتدابير التي تقدم الإسكان المنخفض التكلفة للفقراء، وهذا يحتاج لتدخل من قبل الدولة وبشكل منظم للحد من السكن العشوائي والهامشي وغير الصحي وتأمين البديل بمساكن تليق بالبشر، وهذا يتطلب دعم صناعة البناء والتشييد وتأمين مواد البناء والأراضي اللازمة للبناء وغيرها مما يساعد على تأمين سكن لائق لعامة الناس.

❖ **دعم صناديق التنمية الاجتماعية:** الصناديق يتم التركيز عليها عادة في البلدان التي تطبق برامج التكيف الهيكلي، على اعتبار أن هناك مرحلة انتقالية في أثناء تطبيق تلك البرامج تبرز فيها الآثار السلبية لهذه البرامج بسرعة وتحتاج إلى تخفيف حدتها، وقد تطول أحيانًا هذه المرحلة الانتقالية حسب طبيعة وظروف كل دولة، لذلك تؤدي هذه الصناديق دور المخفف من تلك الآثار الاجتماعية للتكيف –إلى حد ما– على الفقراء، على الرغم من ذلك فالتجارب التي تمت في هذه الصدد في كثير من البلدان أكدت أن أثرها الإيجابي لم يكن كبيرًا ولكنها تقدم شيئًا للأشخاص الذين تأثروا ببرامج الإصلاح الاقتصادي وبرامج التكيف الهيكلي نتيجة بطء النمو الاقتصادي في تلك المرحلة، ولا يمكن اعتبارها حلا جذريًا للقضاء على الفقر.

❖ **التركيز على السياسات السكانية:** إن الزيادات السكانية العشوائية التي تلتهم الزيادات والفائض الحاصل في ناتج المجتمع، بحيث إن هذه الزيادات السكانية تجعل من الزيادات الحقيقية في الدخل القومي زيادة وهمية لا تسهم في رفع المستوى المعيشي للسكان، لذلك يجب أن يتم التركيز على رسم السياسات السكانية التي تكون منسجمة مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتكمل بعضها بعضًا بما ينسجم مع آفاق التنمية المستدامة في المستقبل، يجب أن يكون الهدف من سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية هو

تحقيق معدل نمو يزيد على معدل الزيادة في عدد السكان لكي يكون من الممكن زيادة نصيب الفرد من الدخل، وعند الإشارة إلى السياسات السكانية، لابد من التأكيد على حجم الأسرة فعلى الرغم من الاختلاف الكبير في الأدبيات الاقتصادية التنموية حول العلاقة بين حجم الأسرة والفقر، يؤكد بعض الاقتصاديين عدم التسرع في الاستنتاج أن الأسرة الأكبر حجمًا ستكون الأكثر فقرًا، ولكن بشكل عام إن الأسرة الكبيرة ومن ثم وجود أسرة معيشية كبيرة الحجم، يؤدي إلى الاكتظاظ والأحوال المعيشية غير الصحية وتردي نوعية الحياة، كما أن الإحصاءات تشير بوضوح إلى أن حجم الأسر الفقيرة في جميع البلدان النامية يفوق حجم الأسر غير الفقيرة، والأمر الآخر هو أن الربط ليس بين حجم الأسرة والفقر فحسب، بل العديد من الدراسات تركز على تكوين الأسرة، ومعدلات الإعالة، لكن بشكل عام هناك ترابط طردي بين كبر حجم الأسرة والفقر، وهذا الترابط موجود في الدول المتخلفة وفي جميع الدول العربية، في الأردن واليمن والمغرب وتونس ولبنان وغيرها .

❖ **إنشاء هيئات ومؤسسات لمكافحة البطالة:** فهذه المؤسسات تعمل على تنمية المشروعات الصغيرة والأسرية وتسهم في التدريب والتنمية المجتمعية، ومن ثَم من خلال مشروعاتها تساعد على خلق فرص عمل جديدة وتخفيض معدلات البطالة والحد من الفقر ومعدلاته، ففي سورية تحاول هيئة مكافحة البطالة أخذ دورها في مكافحة، هذه الآفة كمشروع وطني يهتم بإيجاد فرص العمل الجديدة بأساليب شتى.

رابعا: التجربة الماليزية في مكافحة الفقر

اعتبر تجربة مكافحة الفقر في ماليزيا من أبرز التجارب التي كُللت بالنجاح على مستوى العالم، فقد استطاعت ماليزيا خلال ثلاثة عقود (1970-2004) تخفيض معدل الفقر من 52.4% إلى 5% وهو ما يعني أن عدد الأسر الفقيرة تناقص بنهاية عقد التسعينيات إلى أكثر من ثلاثة أضعاف عما كان عليه الحال في عقد السبعينيات، ومن المؤشرات الرسمية ذات الدلالة أن 94% من الفقراء في ماليزيا يتاح لأطفالهم التعليم الأساسي مجاناً ويستفيد 72% من الفقراء من خدمات الكهرباء و65% منهم يحصل على مياه نقية، وارتفعت توقعات الحياة لديهم إلى 74 سنة بدلاً من 69 سنة، وهذه النسب جميعها تشير إلى نجاحات كبيرة مقارنة بالدول النامية، ويتوقع إذا استمرت جهود الحكومة في محاربة الفقر على نفس الوتيرة أن يصل معدل الفقر بحلول العام 2010 حوالي 0.5%، ويكون الفقر المدقع قد تم القضاء عليه قضاءً مبرماً، واللافت في تجربة ماليزيا أن الحكومة وجهت برامج تقليل الفقر التي تم تنفيذها لتقوية الوحدة الوطنية بين الأعراق المختلفة المكونة للشعب الماليزي، واستخدمت هذه البرامج كوسيلة سلمية لاقتسام ثمار النمو الاقتصادي، حيث كان التفاوت الكبير في الدخول، وعدم العدالة في توزيع الثروة سبباً في وقوع اشتباكات دامية سنة 1969 بين الملايو والصينيين الذين يشكلون

الأقلية، وبذلك ساهمت جهود تقليل الفقر بجدارة في تقليل التوترات العرقية وترسيخ الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي صار عنواناً لنهضة ماليزيا وازدهارها الاقتصادي، ولهذا سوف تتناول هذه الجزئية الفلسفة التي قامت عليها مكافحة الفقر في التجربة التنموية الماليزية، والبرامج التي قامت بها الدولة من أجل القضاء على الفقر[16].

1. **فلسفة مكافحة الفقر**

تقوم فلسفة التنمية في ماليزيا على فكرة أن "النمو الاقتصادي يقود إلى المساواة في الدخل"، وعليه فإن مكاسب التطور الاقتصادي يجب أن تنعكس إيجابياً على المواطنين في تحسين نوعية حياتهم بما يشمل توفير الضروريات من الغذاء والعلاج والتعليم والأمن، وأن يكون أول المستفيدين من هذا النمو الاقتصادي هم الفقراء والعاطلون عن العمل والمرضى والمجموعات العرقية الأكثر فقراً في المجتمع والأقاليم الأقل نمواً، ولا شك أن الإيمان بهذه الفلسفة كان دافعه الأول أن العلاقة بين زيادة النمو وتقليل الفقر طردية موجبة؛ لأن وصول الفقراء إلى تعليم أفضل، وإلى صحة أفضل سيساهم بفعالية في عملية تسريع وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

وفي دول جنوب شرق آسيا عامة وماليزيا خاصة، أدت زيادة النمو في النشاط الاقتصادي بمعدل نقطة مئوية واحدة إلى تقليل عدد الفقراء بنسبة 3% أو أكثر، وهي أعلى زيادة تم تحقيقها بين الدول النامية، وقد تُرجمت فلسفة التنمية في السياسات الاقتصادية التي وضعتها الحكومة بين عامي (1971-1990)، والتي وضعت جراء الاشتباكات العرقية الدامية 1969، وركزت على هدفين: الأول تقليل الفقر، والثاني إعادة هيكلة المجتمع، وحددت هذه السياسة إستراتيجيات معينة لتقليل الفقر، مثل زيادة امتلاك الفقراء الأراضي ورأس المال المادي ورفع مستويات تدريب العمالة وزيادة الرفاهية العامة، وتم التركيز على تحسين الزيادة النوعية والكمية في عوامل الإنتاج المتاحة للفقراء، وكانت هناك مجموعات عديدة من السكان الفقراء في الريف والحضر محل عناية خاصة باعتبارها الأشد فقراً، كما تزايد الاهتمام القومي بمشكلة الفقر في 1974 عقب احتجاجات طلابية نتيجة تدهور أوضاع صغار مزارعي المطاط نتيجة انخفاض الأسعار وزيادة تكلفة الإنتاج، واستمر هدف مكافحة الفقر في الخطط القومية للتنمية حتى إنه تم تعديل تعريف خط فقر الدخل عام 1986 في النصف الثاني من الخطة الخماسية الخامسة 1984-1990 ليأخذ في حسبانه إلى جانب احتياجات الحياة الضرورية من الغذاء وغير الغذاء، ما يجب أن يحصل عليه الفقراء من الملكية العقارية وصافي التحويلات المالية، وذلك حتى يعكس المؤشر الأبعاد المتعددة لطبيعة الفقر ونوعية الاحتياجات الأساسية (الغذاء والمسكن والملبس والخدمات الأساسية من مياه الشرب النقية والصحة والتعليم والمواصلات).

2. **البرامج التي قامت بها الدولة لدعم الفقراء**

نفذت الحكومة في إطار فلسفتها وسياساتها المواجهة للفقر برامج محددة وواضحة ومدروسة علمياً وعملياً أخذتاً في اعتبارها جميع الظروف الاجتماعية، وطبيعة المجتمع الماليزي والتي أبرزها:

1.2. **برنامج التنمية للأسر الأشد فقراً**: ويقدم فرصاً جديدة للعمل المولد للدخل بالنسبة للفقراء، وزيادة الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة ذات الأولوية بهدف تحسين نوعية الحياة، وقام البرنامج بإنشاء العديد من المساكن للفقراء بتكلفة قليلة وترميم وتأهيل المساكن القائمة وتحسين بنائها وظروف السكن فيها بتوفير خدمات المياه النقية والكهرباء والصرف الصحي.

2.2. **برنامج أمانة أسهم الملاويين**: وهو برنامج تمويلي يقدم قروضاً بدون فوائد للفقراء من السكان الأصليين وبفترات سماح تصل إلى أربع سنوات، ويمكن للفقراء أن يستثمروا بعضاً من هذه القروض في شراء أسهم بواسطة المؤسسة نفسها.

3.2. **برنامج أمانة اختيار ماليزيا**: وهو برنامج غير حكومي تنفذه مجموعة من المنظمات الأهلية الوطنية من الولايات المختلفة، ويهدف إلى تقليل الفقر المدقع عن طريق زيادة دخول الأسر الأشد فقراً، وتقديم قروض بدون فوائد للفقراء، وتقدم الحكومة من جانبها قروضاً للبرنامج بدون فوائد من أجل تمويل مشروعاته للفقراء في مجال الزراعة ومشروعات الأعمال الصغيرة.

4.2. منحت الحكومة إعانات مالية للفقراء أفراداً وأسراً، مثل تقديم إعانة شهرية تتراوح بين 130-260 دولارا أمريكيا لمن يعول أسرة وهو معوق أو غير قادر على العمل بسبب الشيخوخة.

5.2. تقديم قروض بدون فوائد لشراء مساكن قليلة التكلفة للفقراء في المناطق الحضرية، وأسست الحكومة صندوقاً لدعم الفقراء المتأثرين بأزمة العملات الآسيوية في 1997، تحدد اعتماداته في الموازنة العامة للدولة سنويًّا، إلى جانب اعتمادات مالية أخرى رغم تخفيض الإنفاق الحكومي عقب الأزمة المالية وتباطؤ الاقتصاد العالمي، وذلك لصالح مشروعات اجتماعية موجهة لتطوير الريف، والأنشطة الزراعية الخاصة بالفقراء.

6.2. توفير مرافق البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية الفقيرة، بما في ذلك مرافق النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمدارس والخدمات الصحية والكهرباء، ونجحت أيضا في توسيع قاعدة الخدمات الأساسية في المناطق السكنية الفقيرة بالحضر في إطار إستراتيجية 2020.

7.2. دعم أكثر الأدوية التي يستهلكها الفقراء، وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص في فتح المراكز الصحية والعيادات الخاصة لتخفيف العبء عن الدولة في محاولة للتوسع الأفقي للعيادات في القرى والأرياف، حيث يقوم الأفراد بتسجيل أسمائهم في عيادات خاصة مقابل أن تغطي الدولة قيمة علاجهم، خاصة الأطفال والحوامل.

8.2. القيام بأنشطة يستفيد منها السكان الفقراء مثل إقامة المدارس الدينية التي تتم بالعون الشعبي وتساهم في دعم قاعدة خدمات التعليم وتشجيع التلاميذ الفقراء على البقاء في الدراسة .

الخاتمة:

لم تتأثر البنوك والمؤسسات المالية العالمية، والقطاعات الاقتصادية بالأزمة المالية فحسب، بل أدت إلى تعميق الفقر في العالم، وتتحول بخطى سريعة إلى أزمة إنسانية. ووصل العالم في السنوات القليلة الأخيرة إلى ما يعبر ويصطلح عليه العلماء والخبراء بحالة الفقر الجماعي التي تهدد تحت ظلها المخيف عشرات الدول الفقيرة، والمليارات من البشر.

فخلال أزمات سابقة كانت الأسر تستطيع الاعتماد على وظيفة ثانية أو السفر إلى الخارج للعثور على عمل لكن الطبيعة العالمية للازمة الحالية جعلت اللجوء لهذه الحلول أمر صعب.

واقتصرت الحلول إبان الأزمات الكبرى التي سببها الفقر على تقديم الغذاء والخيام والإسعافات الأولية دون السعي إلى تقديم حلول طويلة الأمد، رغم تكرار المختصين بأن الحل لا يكمن في تقديم القوت للجياع بل يجب القضاء على الأسباب الكامنة وراء الفقر في مختلف أنحاء العالم بصورة سريعة ومستديمة ومتواصلة.

لقد أزاحت الأزمة الاقتصادية العديد من الأولويات التي تهم الدول النامية، ومنها برنامج الألفية. الذي اختفى من جدول أولويات الاهتمام العالمي. ومع تراجع مستويات الدخول وتفشي البطالة وانشغال الدول الغنية بأزماتها الداخلية، قد يشهد العالم كارثة حقيقة أول من يدفع ثمنها هم فقراء العالم.

وينبغي أن نلح على جملة من الأمور في غاية الأهمية:

- لن يكفي النمو وحده للحد من الفقر والتقدم نحو أهداف الألفية الثالثة، وإن كان مطلبا ضروريا، فالنمو الشامل الذي يولد دخلا لأفقر شرائح السكان هو نمو أكثر فعالية بكثير في تحقيق الحد من الفقر (التجربة الماليزية).
- يعتبر استخدام أهداف إنمائية موحدة لكل البلدان أمر غير ملائم.
- ينبغي تفعيل مؤسسات الزكاة ونظام الوقف، لما يحققانه من تنمية اجتماعية شاملة ومستديمة.
- الاستفادة من التجارب العالمية الناجحة في مجال التخفيف من الفقر، دون تضخيم دور المؤسسات الدولية في علاج مشكلة الفقر.

- أثبتت الرأسمالية، كنظام للتسيير الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، عدم فعاليتها وأسهمت في تعميق عدم المساواة والفقر في العالم وحملت الدول النامية نتائج وخيمة ليست طرف فيها. وبالتالي حان الوقت للتفكير في بديل لهذا النظام البائس الذي أضر بالبشرية قاطبة.

الهوامش والإحالات:

[1] مكافحة الفقر، تقرير الأمين العام، الأمم المتحدة ،المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التنمية المستدامة العاملة بوصفها اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الدورة التنظيمية، 30 نيسان/ أبريل- 2 آيار/ مايو 2001.

[2] تقرير التنمية البشرية 2010، الفصل الخامس، ابتكارات في قياس عدم المساواة والفقر، ص95.

[3] دلفين س.غو، وريتشارد هارمسن، وهانز تيمر، استعادة الزخم ، مجلة التمويل والتنمية، تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي، المجلد 47، العدد 3، سبتمبر 2010، ص6

[4] تعرف الأخطار بأنها: العوامل المادية، أو البيولوجية، أو الكيميائية، أو الإشعاعية، التي يمكن أن تضر بالصحة العامة. أما حالة الخطر فتعرف بأنها: الحدث الذي يوجد الأخطار في إمدادات المياه، أو لا يزيلها منها. فالأمطار الغزيرة مثلاً (حالة خطر)، قد تتسبب في إيجاد مسببات الأمراض الجرثومية (الأخطار)، في مصادر المياه. ولمزيد من التفصيل، راجع: منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، الاتحاد العالمي للمياه، دليل خطة سلامة المياه، دليل مفصل لإدارة المخاطر لمقدمي مياه الشرب، جنيف 2009، ص 28.

[5] لمزيد من التفصيل، راجع: اللجنة المعنية بالنمو والتنمية، العولمة والنمو: المدلولات بالنسبة لعالم ما بعد الأزمة، طبعة خاصة، 2010.

[6] لمزيد من التفصيل، راجع: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، معالجة الأزمة الغذائية العالمية: دور السياسات الأساسية للتجارة والاستثمار والسلع في ضمان الأمن الغذائي المستدام والتخفيف من وطأة الفقر، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2008.

[7] سعد بن محمد العبيد، الفقر أسبابه وعلاجه http://cpsfiles.imamu.edu.sa/ar/ (أخر تصفح 2011/08/10)

[8] البنك الدولي، تقرير الرصد العالمي لسنة 2010، الأهداف الإنمائية للألفية بعد الأزمة.

[9] الأزمة المالية فاقمت الفقر وآثارها حتى 2015. http://www.syriarose.com/ar/news/view/19391.html (أخر تصفح 2011/09/10)

[10] صالح العلي، أثر الأزمة المالية العالمية في الفقر والبطالة ووسائل معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الذي تقيمه وزارة الأوقاف في الجمهورية العربية السورية بالتعاون مع السفارة البريطانية بعنوان "رسالة السلام في الإسلام"، وذلك في قصر المؤتمرات بدمشق خلال الفترة من 8 – 9 جمادى الثاني 1430هـ - الموافق ل1 – 2 /6/ 2009.

[11] البنك الدولي، موجز إعلامي عن الفقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

[12] لمزيد من التفصيل فيما يتعلق بدور البنك الدولي في مكافحة الفقر، راجع: نحو مجتمع المعرفة، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك عبد العزيز، الإصدار الثالث عشر: مكافحة الفقر، ص 82-87.

[13] عزو محمد عبد القادر ناجي، الفقر في أفريقيا: أبعاده والإستراتيجيات الموضوعة لاختزاله (السودان نموذجا)، الحوار المتمدن - العدد: 2186 - 2008/2/9 .

[14] معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، مكافحة الفقر وعدم المساواة التغيير الهيكلي والسياسة الاجتماعية، 2010، ص ص 4-5

[15] صابر بلول، السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد25، العدد الأول 2009، ص 577- 583.

[16] عارف التير، تنمية الموارد البشرية في التجربة التنموية الماليزية، http://www.libya-alyoum.com/news/index.php?id=21&textid=770 (أخر تصفح 2011/10/02)